والمجاري والخدمات الاخرى في المدنية، وما اذا كان تنفيذ ذلك سيتم بمعزل عن برنامج «تحسين شروط المعيشة» كما طرحته حكومة بيرس، واهداف الحكومة الاسرائيلية التي نظرت الى تعيين رؤساء بلديات في الضفة باعتباره خطوة في مشروع بيرس للسلطة المشتركة.

هذه التساؤلات ظلت معلقة دون اجابة في اعقاب اغتيال المصري، فاتحة الباب امام الاجتهادات المبنيـة على ردود فعل مختلف الاطراف المعنية. وما يهمنا منها، في هذا المجال، هو ردود فعل الاوساط الاسرائيلية، المعنية قبل غيرها بمسألة التعيين، وباغتيال أول تجربة أجري تطبيقها في نابلس، اكبر مدن الضفة الغربية، والنتائج المباشرة والمحتملة لهذه التجربة، من زاوية الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية، وامكانات متابعة شمعون بيرس البحث عن حل سياسي ما مع الاردن.

تراجع مؤقت ومأزق مستمر

ابـرزت تجـربة تعريب بلدية نابلس بتعيين ظافر المصري بدلاً من الضابط العسكري الاسرائيلي استنتاجاً رئيساً هاماً يمكن تعميمه على الوضع الراهن في عموم بلديات الضفة الغربية المحتلة، فيما لو شهدت التجربة ذاتها، التي عرفتها نابلس. وعلى الرغم من قصر فترة التجربة ـ اسابيع لا اكثر ـ ، فقد اعطت نتائج مباشرة ستترك آثارها في الاوضاع في المناطق المحتلة ولفترة قد تطول.

اما الاستنتاج، فقد سبقت الاشارة اليه، عموماً، في سياق تقريرنا هذا، ومؤداه أن المأزق الذي انتهت اليه المجالس البلدية في الضفة الغربية وما نتج عنه، على صعيد تعقد المشكلات الخدماتية للسكان، هو من تخطيط سلطات الاحتلال الاسرائيلية وتدبيرها الكاملين، ولا علاقة لسكان مدينة نابلس أو شخصياتها المعروفة به، على الاقل من الزاوية التي اشرنا اليها. فقد دفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي المنطقة الى وضع متأزم، عملت على تعميقه، من خلال الضغوطات اليومية التي مارستها تجاه السكان المحليين، منذ ان أقدمت على اقالة رؤساء المجالس البلدية، وجمدت اعمالها في آذار (مارس) ١٩٨٢، بهدف اجبارهم على قبـول الادارة المـدنية وخطط الحكم الذاتي في صوره المختلفة وآخرها «الكوندومنيوم» او السلطة المشتركة التي سعى اليها رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في اتجاهين: اتجاه يخاطب الملك حسين ويقدم إليه الاغراءات المتواصلة لاجتذابه الى المشاركة المباشرة في اقتسام السلطة ـ كما رأينا من قبل؛ واتجاه يخاطب سكان المناطق المحتلة وقياداتهم المحلية لقبول المشروع تحت ضغط الازمة العامة الناجمة عن وجود الاحتلال ككل والازمة المتفاقمة بسبب غياب المجالس البلدية وغياب خدماتها اليومية التي كانت تقدمها إلى السكان.

اما النتائج المباشرة التي ظهرت في اعقاب التجربة القصيرة الامد لتعريب بلدية نابلس، فهي:

١ ـ التـأييـد الشعبي الكـاسح لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي ظهر خلال تشييع جنازة ظافر المصري. فقد شارك في الجنازة ـ وفق اقل التقديرات ـ ما لا يقل عن عشرين الفاً من سكان مدينة نابلس والمـدن والقرى الفلسطينية الاخرى. بينما ذهبت تقديرات اخرى الى القول ان الجنازة ضمت حوالى خمسين الفاً (**صوت البلاد**، نيقوسيا، ١٢/٣/١٩٨٦). وقد هتف المتظاهرون، خلالها، لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولزعيمها ياسر عرفات الذي رفعوا صوره الى جانب صور المصري.

وكانت الجنازة، كما وصفتها الصحف العربية الصادرة في المناطق المحتلة، استفتاءً شعبياً اظهر مدى عمق واتساع نفوذ م.ت.ف. داخل المناطق المحتلة.

٢ ـ تراجع مسألة التعيين خطوات الى وراء بتراجع دعاتها ومؤيديها ممن سبق وان قدموا طلبات بهذا الخصوص الى قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. فقد تراجع جميل الطريفي عن خطوته التي كان اتخذها لتولي رئاسة مجلس بلدية البيرة على رأس مجموعة من شخصياتها. كذلك فعل وليد مصطفى الذي قاد كتلة ثانية في المدينة ذاتها. وفي رام الله، تراجع نديم الزرو الذي سعى الى تشكيل كتلة لتسلم بلدية المدينة وغادر الضفة، بعد مقتل المصري، الى عمان. والتزم محمد راشد الجعبري الصمت، بعد ان كان ترأس كتلة في مدينة الخليل لتولي رئاسة مجلسها، على الرغم من رفض مؤسساتها لخطوة